

التحديات التي تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية (دراسة نظرية)

Challenges Facing Auditing in Cyber Risk Disclosure (A Theoretical Study)

الباحثة مروة قتيبة محمد

Researcher: Marwa Qutaiba Mohammed

marwa.qm.off@gmail.com

أ. د. زياد هاشم السقا

Prof. Dr. Ziad Hashim Al-Saqqa

zyad_hashim@uomosul.edu.iq

قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل

Department of Accounting, College of Administration and Economics, University of Mosul

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 10

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 12

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه مراقب الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية، لما لهذه التحديات من تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية، وسلامة التقارير المالية، وشفافية الإفصاح، مما ينعكس على ثقة مستخدمي القوائم المالية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات السابقة ومراجعة الأدلة المهنية والمعايير الدولية ذات العلاقة، بغية استكشاف أبعاد المشكلة والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه المهنة في هذا المجال الحيوي.

وقد خلص البحث إلى أن هناك تفاوت في وعي مراقبى الحسابات بطبيعة المخاطر السيبرانية وحدود مسؤوليتهم تجاهها، مما ينعكس سلباً على جودة الإفصاح. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز دور مراقب الحسابات من خلال تدريب متخصص وإصدار أدلة إرشادية تساعد في تقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المخاطر السيبرانية، مراقبة الحسابات.

Abstract

This research aims to highlight the challenges facing auditors in disclosing cyber risks, given the direct impact these challenges have on the quality of accounting information, the integrity of financial reports, and the transparency of disclosure, which in turn affects the confidence of financial statement users.

The research adopted a descriptive-analytical approach, analyzing previous literature and reviewing relevant professional guidelines and international standards to explore the dimensions of the problem and identify the most significant obstacles facing the profession in this vital area.

The research concluded that there is a disparity in auditors' awareness of the nature of cyber risks and the limits of their responsibility towards them, which negatively impacts the quality of disclosure. The research also recommended strengthening the role of auditors through specialized training and the issuance of guidelines to assist them in assessing and disclosing these risks.

Keywords: Disclosure, Cyber Risks, Auditing

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

في ظل التحول الرقمي المتتسارع الذي تشهده بيئة الأعمال، أصبحت البيانات والمعلومات المحاسبية هدفاً رئيساً للهجمات السيبرانية التي تهدد سلامة النظم المعلوماتية وجودة الإفصاح المحاسبي. فقد باتت المخاطر السيبرانية تمثل تحدياً محورياً أمام مهنة المحاسبة والتدقيق، لا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة المحاسبة في إعداد وتقديم القوائم المالية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول قدرة نظم الرقابة والتدقيق التقليدية على الاستجابة لتلك التحديات المستحدثة.

ويعد الإفصاح المحاسبي أحد الركائز الأساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ يهدف إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة، غير أن تعاظم المخاطر السيبرانية قد يؤدي إلى تشويه أو إخفاء بعض المعلومات، أو التأثير على توقيت وموثوقية الإفصاح عنها. من هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الرقابة والتدقيق من جهة، وجودة الإفصاح عن هذه المخاطر من جهة أخرى، خصوصاً مع ضعف الأطر التنظيمية والتشريعية في بعض البيئات المحلية.

إن التحديات الفنية والمهنية والتنظيمية التي تواجه مراقبى الحسابات في ظل هذا الواقع الجديد تتطلب إعادة النظر في أساليب وإجراءات التدقيق، وكذلك تطوير أدوات الفحص والرقابة، بما يواكب المخاطر السيبرانية المتغيرة والمعقدة.

وعلى الرغم من إدراك العديد من المنظمات المهنية لأهمية الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، إلا أن الواقع المهني في العديد من الدول - ومنها العراق - يُظهر محدودية الإفصاح عن هذه المخاطر في التقارير المالية، فضلاً عن وجود قصور واضح في قدرة مراقبى الحسابات على تقييم تأثيراتها، وبناءً عليه، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

"هل هناك تحديات تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية؟"

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة بالآتي:

- توضيح المقصود بالإفصاح المحاسبي.
- توضيح المقصود بالمخاطر السيبرانية.

- تحديد التحديات التي تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية وهو ما يعد الهدف الرئيس للبحث.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على واحدة من أبرز القضايا المعاصرة في بيئة المحاسبة الرقمية، والمتمثلة في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية وتكمّن أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على دور مراقبي الحسابات في تعزيز الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية، في ظل تنامي التهديدات الرقمية التي تواجه الكيانات الاقتصادية. وينير البحث الحاجة إلى تطوير المعايير والإجراءات الرقابية، ورفع كفاءة المدققين في التعامل مع هذه المخاطر، بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، تعزيز الثقة لدى المستخدمين، ودعم الاستقرار المالي والمعلوماتي للمنشآت، والتحديات الجمة التي يواجهها مراقبو الحسابات خصوصاً في البيئة العراقية التي تفتقر إلى بنية تنظيمية واضحة للإفصاح عن الحوادث السيبرانية.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في عرض ومناقشة الدراسات والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية، وكذلك وضع أساسات نظرية للتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات للافصاح عن المخاطر السيبرانية.

خامساً: فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يمكن صياغة فرضية البحث من خلال الآتي: "هناك تحديات تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية".

المبحث الأول: الإفصاح

أحدث الإفصاح الإلكتروني ثورة في مجال الشفافية المالية لكل من المستثمرين والوحدات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية مقارنةً مع وسائل الإعلام التقليدية مثل التقرير السنوي الورقي، إذ يسمح الانترنت للوحدات الاقتصادية بتجميع ونشر أنواع مختلفة من صيغ عرض المعلومات (الفيديو والصوت والنص المكتوب) على موقع الويب الخاص بهم. إذ يوفر الإفصاح الإلكتروني للوحدات

الاقتصادية الفرصة في تحسين جودة الاتصال، وتحسين السمعة، وجذب المستثمرين المحتملين، وتقليل تكاليف توزيع المعلومات. فضلاً عن أن ظهور شبكة الويب العالمية أدى إلى قيام الوحدات الاقتصادية بإعادة النظر في استراتيجيات الإفصاح الخاصة بها. لأن الويب يوفر مرونة أكبر بكثير من الوسائل التقليدية في عرض التقارير. على سبيل المثال، تقدم موقع الويب الخاصة العديد من الوحدات الاقتصادية تسهيلات تفاعلية أو توفر الوصول إلى عروض الفيديو. فضلاً عن، سماح الويب للوحدة بالإفصاح عن معلومات أكثر بكثير من الوسائل التقليدية يعني هذا السياق أن علاقة الإشراف بين إدارة الوحدة الاقتصادية وحملة أسهمها تصبح أكثر مباشرة، وдинاميكية، وربما تفاعلية، ومن ثم، يتوقع الباحثون من الوحدات الاقتصادية الاستفادة من هذه الفرصة وتنظيم إفصاحها عن المعلومات حول مختلف جوانب أنشطتها في الخارج بشرط كيف ستقييد المساهمين في النهاية (Cormier et al., 2009: 2).

وتعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بأنه أحد أشكال النشر الإلكتروني باستخدام موقع الكتروني خاص بالوحدة الاقتصادية يتم من خلاله عرض التقارير المالية والبيانات التوضيحية بالاستفادة من تقنيات المعلومات الحديثة واستخدام بعض لغات البرمجة (المعيارية) التي تتيح للمستخدم تحقيق أقصى فائدة ممكنة (القزاز والسقا، 2019، 258).

ويستنتج الباحثان أن تعريف الإفصاح الإلكتروني هو النشر الإلكتروني على موقع الوحدة الاقتصادية للقواعد والتقارير المالية والإيضاحات الأخرى وتقرير مراقب الحسابات الخاص بهدف التأكيد من صحة وسلامة المعلومات المنشورة، وسرعة توصيل واتاحة معلومات واضحة ودقيقة لمستخدميها من أصحاب المصلحة، لمساعدتهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

ولقد مر الإفصاح الإلكتروني بمراحل عدة فكل مرحلة تختلف عن سابقتها لأنها تقدم آلية جديدة لتلبية المتطلبات الجديدة بهدف زيادة فهم واستيعاب المعلومات من قبل المستخدمين وبناء علاقات ارتباطية بينهم لتقدير وضع الوحدة الاقتصادية.

في بداية التسعينيات من القرن الماضي وقبل ظهور الانترنت اعتمدت الوحدات الاقتصادية على إرسال نسخة CD مضغوط تحتوي على المعلومات المالية مرفقة بتقارير مالية ورقية مطبوعة إلى المستفيدين

بالبريد، ولكن مع دخول عصر تكنولوجيا المعلومات والانترنت اخذ الافصاح بالتطور (بيومي، 2018، 54)، والآتي المراحل التي مرّة بها الإفصاح الإلكتروني:

أ. المرحلة الأولى:

تتمثل هذه المرحلة قيام الوحدات الاقتصادية بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماماً لتلك المتوفرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية التي من الشائع تسميتها بملف (pdf) وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه إلا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه إذ يستغرق وقتاً طويلاً لتحويله كما أنه يفقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل بين أجزاء التقرير. وكذلك لا يمكن فهرست المعلومات داخل التقرير، فضلاً عن، أن بيانات القوائم المالية لا تكون جاهزة لتحليلها بواسطة المستخدم إذ لا يسمح ملف (pdf) من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول الكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتاً طويلاً (محسن وأخرون، 2017، 141).

ب. المرحلة الثانية:

ظهور لغة البرمجة Hypertext Markup وتشتمل اللغة أساساً لتصميم موقع الويب والنصوص التفاعلية في الترميز لعرض معلومات عن المراكز المالية للوحدات الاقتصادية. وهذا يتيح استخدام الروابط التفاعلية، وهي ميزة غير متوفرة في ملف PDF، فضلاً عن امتداد إمكانية فهرسة المعلومات ضمن القوائم المالية، ولكن دورها يقتصر على تقديم معلومات حول كيفية عرض الصفحة دون تقديم أي معلومات حول محتوى البيانات وكيفية تحضيرها. إلى جانب ذلك، فإنه لا يعالج مشكلة تحليل المعلومات التي يواجهها المستخدم عند القيام بذلك. هذا يتطلب إعادة إدخال البيانات كما رأينا في الحالة على ملف (PDF) (44-43، Berberi & Benbouali, 2018).

ت. المرحلة الثالثة:

تتمثل هذه المرحلة في استخدام الإمكانيات المتقدمة لتقنيات الإنترنét وابتكار أشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة إذ ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML)، فتم تبادل المعلومات حول شبكة الإنترنét، وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام Charles (Charles) وهو محاسب قانوني يعمل

في إحدى الشركات الأمريكية وبدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية وبعد محاولات عدة ظهرت لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) ويقصد بها البرنامج الحاسب الذي يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الإلكترونية المصممة باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة يمكن للمستخدم القيام بإجراء تحليلات للمعلومات دون إعادة معلومات القوائم المالية مرة أخرى كما هو الحال في المراحل السابقة (وفاء وهانية، 2019).

تتميز صيغ العرض الرقمية المختلفة (XBRL-HTML-PDF) بخصوصياتها في معالجة المعلومات والتي قد تعيق أو تعزز كفاءة المستخدم (صانع القرار) أثناء عملية صنع القرار، إذ لا تسمح صيغة PDF بمعالجة المعلومات مباشرةً، في حين تسمح صيغة HTML بمعالجة المعلومات الثابتة، أما صيغة XBRL فتسمح بمعالجة المعلومات الديناميكية (نورالدين، 2020).

في العقد الأخير، تطورت منصات التواصل الاجتماعي في انتاج ونشر معلومات الوحدات الاقتصادية على المنصات، اولاًً معظم منصات التواصل الاجتماعي، تقنيات الوصول المباشر (DAIT) التي تدفع بالمعلومات مباشرة إلى المستخدمين بدلاً من مطالبتهم بالبحث عن المعلومات بشكل استباقي، ثانياً تسمح منصات التواصل الاجتماعي للوحدات الاقتصادية بهذه ونشر المعلومات المستهلكين في الوقت الحقيقي دون الخروج من خلال وسطاء المعلومات. ونتيجة لذلك، تساعد منصات التواصل الاجتماعي مستخدمي المعلومات على تحديد موقع المعلومات والوصول إليها في الوقت المناسب بتكليف اقتداء منخفضة، ثالثاً تسمح مواقع الشبكات الاجتماعية بإنشاء وتبادل المعلومات التي ينشئها المستخدمين على وجه التحديد، يمكن لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نشر المعلومات بحرية والرد على المعلومات المقدمة من الوحدات الاقتصادية والمشاركة في تفاعلات متعددة الاتجاهات مع الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصلحة الآخرين، بمعنى آخر، لا تأتي المعلومات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في وسائل التواصل الاجتماعي من الوحدات الاقتصادية فحسب، بل تأتي أيضاً من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الآخرين، الذين يلعبون دوراً رئيساً في تشكيل الرأي العام (Lei et al, 2019,31).

وقد تم تقسيم مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) إلى ثلاث مراحل يمكن تلخيصها على النحو الآتي (رشيد، 2011، 179):

1. وفيها تم البدء في إنشاء موقع الكترونية للوحدات الاقتصادية، استخدام تقنيات الإنترنت كأحدى الوسائل المستخدمة لنشر التقارير المالية من أبرز ملامح هذه المرحلة قلة عدد الوحدات الاقتصادية وعدم انتظام عملية النشر.

2. تسم المرحلة الثانية بزيادة عدد الوحدات التي تمتلك موقع إلكترونية خاصة بها، وتم استخدام الإفصاح الإلكتروني بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشابهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطلوبة.

3. في المرحلة الثالثة ازدادت كمية البيانات المالية وغير المالية المنشورة على الإنترنت بصورة أكبر من التقارير المالية المطبوعة فضلاً عن استخدام طرق مطورة في عرض هذه المعلومات.

وتتمثل أهمية الإفصاح الإلكتروني في اعتقاد منتدى المستشارين في معايير المحاسبة أن التقدم في التقنية يمكن أن يؤدي إلى المزيد من المعلومات التي تصبح جوهرية للمستخدمين. ويرجع ذلك، من وجهة نظرهم، إلى أن القدرة على استهلاك كميات كبيرة من المعلومات التفصيلية وفهمها بشكل فعال يمكن أن يجعل هذه المعلومات التفصيلية مفيدة، وتتمثل أهمية الإفصاح الإلكتروني بالآتي (سليمان، 2018، 34):

1. تحقق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية.
2. زيادة درجة الاعتماد على التقارير المالية من قبل مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات المالية.
3. زيادة فاعلية الإفصاح لدى الوحدات الاقتصادية من حيث كمية وتمليك المعلومات المعلقة يؤدي إلى ضرورة زيادة دورها في اتخاذ القرارات في هذه الوحدات الاقتصادية.

ويرى الباحثان أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الملائمة مما يساعد على تحويل اتجاه الاستثمار والإقراض إلى الوحدات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة إليها.

وان للإفصاح الإلكتروني أهداف عديدة تتمثل بالآتي (سليمان، 199، 2018):

1. تسريع عمليات البحث العلمي والتطوير بما يتوافق مع التقنيات التي أفرزتها التقنية الحديثة في المجال المالي.
2. تعزيز فرص التجارة الإلكترونية.
3. وضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية.
4. الإسهام في تصميم المعرفة وإيصالها إلى أي مكان في العالم.
5. توفير خيارات إفصاح ليتواكب مع متطلبات الأجيال الجديدة.
6. تقليص فجوة أزمة الثقة بين المجتمعات العربية وتقنية الإنترنت في مجال الإعلان.
7. المساهمة في صناعة المحتوى الرقمي عربياً وافريقياً على شبكة الإنترنت التي لا تتناسب مع مساهمة الغرب في هذا المجال إذا ما قورنت بمستوى الاستهلاك والاستخدام للمنتجات الرقمية والتقنية في المجتمع العربي.
8. بلورة مفاهيم وقوانين جديدة تتناسب مع متطلبات العصر التقنية.

وإن استخدام تقنية المعلومات في المحاسبة أثر إيجابي على تطوير أساليب المحاسبة والإفصاح المالي من خلال تقديم دقيق للبيانات ومعلومات محاسبية عالية الجودة لمستخدمي التقارير المالية، وتمثل مزايا الإفصاح الإلكتروني بالآتي (Benbouali & Berberi, 2018, 42-43) :

1. الوفرة في تكاليف طباعة وإرسال التقارير وسرعة النشر التي تشمل المساهمين وحملة السندات الحاليين والمتحملين داخل البلاد وخارجها الذين يتطلعون إلى الاستثمار في الوحدة الاقتصادية.
2. الإفصاح الإلكتروني يحسن الدور الرقابي للمحاسبة من خلال تطوير إمكانية الوصول والتحليل للأرقام المحاسبية لجميع الأطراف المعنية.
3. يدعم استخدام برامج تسمح للمستخدمين بإجراء تحليلات مالية تفاعلية فورية للتواصل مع الوحدات الاقتصادية بتكلفة منخفضة نسبياً.
4. يوفر معلومات ذات شفافية عالية تتصف بالكمال والدقة وسهولة الوصول في الوقت المناسب يوفر الإفصاح الإلكتروني المرونة اللازمة للمستخدمين في البحث والتصفية والاسترجاع والتنزيل وإعادة تكوين هذه المعلومات.

5. يسمح الانترنت بفتح فرص جديدة للإفصاح من خلال محركات البحث والوسائط المتعددة والارتباطات التشعبية.

6. يسهم الإفصاح الإلكتروني في حل مشكلة عدم تمايز المعلومات وأثارها السلبية على المستخدمين، عبر تحقيق الوصول المتكافئ للمعلومات في الوقت المناسب مما يزيد من ثقتهم بالتقارير المالية.

7. يعزز الإفصاح الإلكتروني قواعد حوكمة الشركات في حفظ وضمان حقوق الأطراف كافة. ويرى الباحثان أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يمثل حواراً معلوماتياً دائم ومستمر بين الوحدة وأصحاب المصلحة إذ يمكنهم من تقديم معلومات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات.

ولابد من وجود مجموعة من المقومات لإنجاح الوحدات الاقتصادية في تطبيق الإفصاح الإلكتروني وتمثل هذه المقومات في الآتي (الشطناوي، 2018، 293):

1. وجود برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.

2. توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.

3. إنشاء موقع الكتروني للوحدة الاقتصادية على شبكة الانترنت.

4. وجود إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للوحدة الاقتصادية.

5. توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.

6. إصدار معايير محاسبية تتضم عملية الإفصاح الإلكتروني.

7. استخدام البرامج والأساليب التقنية التي تمكن من إمكانية التحقق من صحة المعلومات المنشورة، وتوفير التأمين الكافي للموقع.

وهناك عوامل عدة ادت إلى ظهور الإفصاح الإلكتروني، فالتطور الهائل في مجال المعلوماتية وظهور شبكة الانترنت وتوسيعها عبر أنحاء العالم أدى إلى استخدامها في بيئة الاعمال ومع الازدياد المتتامي لعدد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم وتنوع استخدامات شبكة الانترنت والاستفادة منها في مختلف نواحي الحياة تتمثل بالآتي (دشاش وصديقي، 2018، 115):

أ- عوامل تقنية: ان الثورة الهائلة في عالم الاتصالات من خلال ما تتيحه شبكة الانترنت أدى إلى إلغاء الحدود المكانية إذ أصبح العالم قرية واحدة وأصبح تدفق المعلومات من قارة إلى قارة يحدث في دقائق

معدودة وكذلك تدفق المعلومات المحاسبية عبر بيانات الأعمال مما اضطر المؤسسات إلى نشر تقاريرها الكترونياً عبر موقعها.

ب- عوامل اقتصادية وسياسية: ان ظهور التجارة الدولية غير الخريطة الاقتصادية والسياسية للعالم إذ ان ابرام الاتفاقيات الزم هذه الدول على حرية دخول رؤوس الاموال والسلعة من دولة الى اخرى ما ادى الى إنشاء أسواق مالية لمواكبة التطورات التي مرت التجارة الدولية فقد اصبح ملحاً لتدفق المعلومات بين هذه الدول والأسواق، وظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية مما اضطر المؤسسات إلى الإفصاح الكترونياً عن تقاريرها المالية عبر موقعها.

ت- عوامل ثقافية واجتماعية: إن القارب الذي حصل بين الشعوب نتيجة لتحسين وتسريع وسائل النقل وكذلك تحسين وسائل الاتصال أدى إلى ظهور التسويق العالمي لمنتجات المؤسسات وكذلك سهولة الحركة بين هذه الدول ادى إلى سهولة حركة اليدين العاملة مما جعل الحاجة ملحة للحصول على معلومات حول المنتجات العالمية وكذلك الحصول على معلومات بيانات الأعمال من أجل البحث عن فرص العمل، كل هذه العوامل أدى إلى ضرورة نشر المؤسسات تقاريرها المالية عبر موقعها الالكتروني وجعله امراً زامياً.

ث- عوامل محاسبية: إن التطور في مجال المعلوماتية مسّ كل القطاعات الحيوية الإنسان بما في ذلك الجوانب المحاسبية، إذ ان مهنة المحاسبة كغيرها من المهن تأثرت بهذا التطور، فقد أصبح الزاماً على النظام المعلوماتي المحاسبي الاستعانة بالتقنيات الحديثة لمعالجة البيانات إذ تعالج كماً كبيراً من البيانات في وقت وجيز كما ان السرعة الفائقة في اداء العمليات الحسابية والمنطقية بدقة متناهية واجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً والقدرة على تخزين كم هائل من البيانات بصور مختلفة كل ذلك ادى إلى الاستعانة بالحاسوب من طرف نظام المعلومات المحاسبي مما أدى إلى ظهور المحاسبة الإلكترونية، ومع الكم الهائل الذي تنتجه هذه المحاسبة فضلاً الأشكال المختلفة لمخرجات هذه المحاسبة الإلكترونية، (PDF,EXCEL,WORD) وعليه لم يعد باستطاعة الإفصاح التقليدي عرض كل مخرجات المحاسبة الإلكترونية مما أصبح الزاماً الإفصاح عنها الكترونياً.

وهنا يتبيّن أن التطورات والابتكارات التكنولوجية المستمرة والتشتت الجغرافي لأصحاب المصلحة في الوحدات، والازمات السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد تؤثر تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي بصورة

عامة والبيئة الاستثمارية بصورة خاصة، وظهور التجارة الإلكترونية وال الحاجة إلى دخول رؤوس الأموال للبلاد عن طريق مستثمرين أجانب، ان ظهور الانترنت وتوسيعه حول العالم أدى إلى استخدامه في مجال بيئه الاعمال، وظهور المحاسبة الإلكترونية، كل هذه العوامل ادت إلى الحاجة إلى الإفصاح الإلكتروني.

المبحث الثاني: المخاطر السيبرانية

منذ بداية القرن الحالي شهد العالم زيادة ملحوظة في عدد وحجم الهجمات السيبرانية بحسب تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإن التهديدات السيبرانية تكلف الاقتصاد العالمي مليارات الدولارات سنويًا.

وتؤثر المخاطر السيبرانية بشكل مباشر على السمعة والثقة المالية للشركات. فالهجمات الناجحة يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، وتوقف العمليات التجارية، وفقدان البيانات الحساسة للعملاء وهذا يجعل من الضروري للشركات أن تستثمر في الأنظمة الأمنية المتقدمة وتحديث سياساتها وإجراءاتها بشكل مستمر.

في ضوء ذلك لابد من بيان المقصود بها ووجهات نظر الكتاب والباحثين بصددها، إذ يمكن تعريف المخاطر السيبرانية على أنها خطر الخسارة المالية أو التعطيل أو الضرر الذي يلحق بسمعة الوحدة الاقتصادية من فشل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها (Siegel & Sweeney, 2020: 96). وعرفها (مطر، 2024: 8) بأنها مزيج من احتمالية وقوع حدث يهدد شبكة أنظمة المعلومات وعواقب هذا الحدث على أصول وسمعة الوحدة، وأن أحد أسباب المخاطر السيبرانية هي ضعف البنية للشبكات المعلوماتية في الوحدات الاقتصادية وقابليتها للاختراق إذ أن شبكات المعلومات مصممة بشكل مفتوح دون حواجز أمنية عليها ورغبة دخول المستخدمين ويمكن استغلال الثغرات الموجودة في الأنظمة والشبكات المعلوماتية بهدف التسلل إلى البنى المعلوماتية التحتية لاي وحدة اقتصادية وتخريبها (فرحات، 2019: 96).

وتمثل الهجمات السيبرانية عدداً من المخاطر السيبرانية التي تضم بشكل خاص الاتي (الكرعاوي، 2024: 463)

1. **مخاطر سيرانية تتعلق بالسرقة:** إذ تنشأ عندما يتم الكشف عن المعلومات الخاصة داخل الوحدة الاقتصادية الى طرف ثالث كما في حالة حدوث اختراق البيانات.

2. **مخاطر سيرانية تتعلق بالنزاهة:** التي تتعلق بإساءة استخدام الانظمة كما هو الحال بالنسبة للاحتيال.

3. **مخاطر سيرانية تتعلق باستمرارية الأداء:** تتلخص في تعطل او التوقف عن ممارسة الاعمال.

وهذه الانواع الثلاثة من المخاطر السيبرانية لها تأثيرات مختلفة و مباشرة على الوحدات، إذ تؤدي لتعطل الاعمال وتحقيق خسارة وتعطل في تحقيق الاهداف، والتحقيق في تأثيرات اختراق البيانات قد يستغرق وقتاً طويلاً، وهذا ينبع عنه أضرار معنوية تمس السمعة فضلاً عن تكاليف التقاضي، وفي اعقاب الهجمات الالكترونية قد يكون خطر فقدان الثقة عالياً بالنسبة لقطاع المالي وذلك، لاعتماد المؤسسات المالية على ثقة عملائها (البغدادي، 2021، 1464).

ووفقاً لما طرح من اراء يمكن ان توصف المخاطر السيبرانية من قبل الباحثان بأنها تهديد أو تحدٍ يستهدف البيانات المخزنة أو المنقولة على الأنظمة الرقمية أو الشبكات أو الأجهزة الإلكترونية أو الإنترنٌت، وقد يؤدي إلى خسارة مالية أو تعطيل الخدمة أو انتهاءك الخصوصية أو الإضرار بسمعة الوحدات وقد تؤدي إلى انهيارها.

في ضوء ما طرح وفي ظل هذه البيئة المتسرعة والمليئة بالمخاطر يتطلب بالفعل ادراج الأمان السيبراني كحجر أساس في أي وحدة لضمان وضع استراتيجية محكمة ضد المخاطر السيبرانية واعتماد ضوابط وعمليات واضحة وقوية مبنية على اساسيات هامة للأمن السيبراني على مستوى الوحدة كلها إذ تحتاج هذه الوحدات الى هيكل وعمليات فاعلة تمكّنها من تحقيق أهدافها.

وباستقراء الفكر فيما يتعلق بتصنيف المخاطر السيبرانية التي تواجهها المنشآت، لا تتعرض كل الصناعات بشكل متطابق للمخاطر السيبرانية. ويتوقف ذلك على عوامل عدة مثل طبيعة المخاطر وإمكانية حدوث خسائر، إذ تباينت الآراء حول التصنيفات المختلفة للمخاطر السيبرانية في القطاعات إذ يحكم التصنيف لأنواع المخاطر على الدافع إذ يمكن أن يكون البحث عن المكافئات المالية أو التنافسية، وتدمير

البيانات، مسح البيانات السيبرانية أو تشفيرها أو منع الوصول إليها، أو الدافع هو الابتزاز، وانقطاع الاتصالات، تعطيل الموقع الإلكتروني أو تعطيل الشبكة أو تشويه الموقع للاستيلاء على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي والداعم هو الابتزاز أو التجسس.

كما اتفقت دراستي (شحاته والبردان، 2021، 10) (السواح، 2021، 511) على تصنيف المخاطر السيبرانية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر على النحو الآتي:

- **المخاطر المتعلقة بتأمين البيانات والمعلومات:** وهي المخاطر الناشئة من تخزين البيانات والمعلومات للأفراد والمؤسسات ومن الممكن تعرضها إلى الاختراق أو نقلها للمنافسين.
- **المخاطر المتعلقة بانتهاك الخصوصية:** وهي المخاطر الناتجة عن مخاطر سرقة البيانات الشخصية.
- **المخاطر المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية:** وتمثل في المخاطر المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية نتيجة نسخ الوسائل الرقمية وإعادة إنتاجها وتأخر مستوى التشريعات القانونية.

وبسبب نمو تقنية الانترنت حصلت الجرائم السيبرانية على اهتمام كبير مقارنة بالجرائم التقليدية إذ يختلف مفهوم الجريمة السيبرانية اختلافاً كبيراً عن المفهوم التقليدي للجريمة وذلك بسبب وجود العديد من

الخصائص المميزة للجرائم السيبرانية ومن أهم هذه الخصائص (سالم، 2023: 981):

1. **الأشخاص ذوي المعرفة المتخصصة:** الجرائم السيبرانية هي جرائم يمكن ارتكابها فقط من خلال التقنية لذا من أجل ارتكاب هذا النوع من الجرائم يجب أن يكون لدى الشخص مهارات تقنية عالية ودرامية بالأسلوب المستخدم في مجال أنظمة الحاسوب وماهر جداً فيما يتعلق بالإنترنت واجهة الكمبيوتر.

2. **الامتداد العالمي:** في الفضاء السيبراني لا يوجد حدود وإن الجريمة السيبرانية هي جريمة ذات بعد دولي أي أنها عابرة للحدود وهذا يعني أن مرتكبي جرائم الأمان السيبراني لديهم القدرة على ارتكاب الجرائم عن بعد والتأثير على الضحايا في أي مكان في العالم وبعد هذا أحد الخصائص الرئيسية لجرائم الأمان السيبراني مما يجعلها تختلف عن جميع أنواع الجرائم التقليدية وأيضاً يجعلها معقدة للغاية.

3. **صعوبة جمع الأدلة:** جزء أساس من الإفصاح عن الجرائم هو جمع ومعالجة الأدلة الرقمية ولكن من الصعب للغاية جمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم السيبرانية ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة على سبيل المثال طبيعة بيانات الكمبيوتر نفسها إذ تعد سريعة الزوال كذلك الامتداد الدولي للجرائم السيبرانية

واختلاف القوانين بين الدول وبالتالي هناك صعوبة في التحقق فيها وكذلك اثباتها أمام القضاء نظراً لطبيعتها.

4. جم اثار جرائم الامن السيبراني لا يمكن تصوّره: تعد جرائم الامن السيبراني اكبر تهديد يواجه المنشآت في الوقت الحالي وواحدة من اكبر التحديات التي ستواجه البشرية وذلك على المدى العقدين المقبلين وبالنسبة للمنشآت فان التكاليف والخسائر المرتبطة بالجرائم السيبرانية ضخمة الى حد لا يمكن تخيله فقد تسبب تلف البيانات او سرقتها، سرقة الاموال، الملكية الفكرية، البيانات الشخصية والمالية، تعطيل اعمال الوحدة بعد تعرضها لهجوم سيبراني كالاضرار بسمعة الوحدة وفقدان الانتاجية وتغيير ارقام البيانات في السجلات المخزنة في ذاكرة الحاسوب وغير ذلك من الاثار ويمكن ان تسبب الجرائم السيبرانية في كل ذلك دون ان يكون لها اي اثر خارجي مرئي.

ما سبق يتضح أن المخاطر السيبرانية تشكّل تحدياً كبيراً يهدّد الأفراد والمؤسسات على حد سواء وهو يعكس مدى التعقيد الذي ينطوي عليه الأمن السيبراني في العصر الحديث، كما يتضح أن تصنيف المخاطر السيبرانية يتركز في الدوافع المختلفة مثل المكاسب المالية، التجسس، أو الإرهاب مما يعكس تنوع الهجمات السيبرانية واختلاف طبيعتها بناءً على الأهداف.

وتتعدد مصادر المخاطر السيبرانية التي تهدّد استقرار وأمن الوحدات الاقتصادية، ويمكن تصنيفها إلى أربعة محاور رئيسة وهي متداخلة وترتّب بشكل مباشر على فعالية أنظمة المعلومات وأمنها وهذه المصادر هي:

1. المصادر البشرية: تُعد الأخطاء البشرية وسوء السلوك من أبرز العوامل المسببة للهجمات السيبرانية، سواء كانت ناتجة عن الجهل أو الإهمال أو النية الخبيثة، فوفقاً لتقرير Verizon Data Breach Investigations Report هو تقرير سنوي تصدره شركة Verizon الأمريكية وهي واحدة من أكبر شركات الاتصالات في العالم إذ يُعد تقريرها من أهم المصادر الموثوقة في تحليل أنماط اختراق البيانات والانتهاكات الأمنية التي تتعرض لها المؤسسات في مختلف القطاعات فإن 82% من الخروقات الأمنية تعود إلى العامل البشري، سواء عبر رسائل التصيد الاحتيالي أو استخدام كلمات مرور ضعيفة، كما أن غياب التوعية أو ضعف ثقافة الأمن الرقمي يُفاقم هذه المخاطر (Verizon, 2022, 7).

2. **المصادر التقنية:** تتمثل في الثغرات البرمجية، وضعف التحديثات الأمنية، وسوء تكوين الشبكات، مما يتيح للمهاجمين استغلال تلك الفجوات، وتشير دراسة (Grimes, 2019, 153) إلى أن عدم تصحيح الثغرات هو أحد أهم مسببات الهجمات على الأنظمة، إلى جانب استخدام أنظمة قديمة غير مدعومة.

3. **المصادر التنظيمية والإدارية:** غالباً ما تنشأ المخاطر السيبرانية نتيجة لغياب السياسات الأمنية الواضحة أو عدم تطبيقها بصرامة، ووفقاً ل报告 صادر عن ISACA فإن العديد من المؤسسات تعفل في تطبيق إطار حوكمة فعال للأمن السيبراني، مما يؤدي إلى ضعف في الرقابة الداخلية وسهولة استهدافها (ISACA, 2015, 23).

4. **المصادر الخارجية:** تشمل هذه الفئة الجهات الخارجية التي تستهدف الأنظمة، مثل المخترقين، ومجموعات الجريمة المنظمة، وأطراف دولية معادية، وأن الهجمات التي تشن من خارج المؤسسة باتت أكثر تعقيداً وتعتمد على أدوات متقدمة يصعب اكتشافها بسرعة (IBM, 2023, 12). وتشكل المخاطر السيبرانية تهديداً متزايداً على الوحدات الاقتصادية في ظل الاعتماد الواسع على نظم المعلومات الرقمية، مما يجعل هذه الوحدات عرضة لأثار متعددة تمثل الجوانب المالية والتشغيلية والسمعية والقانونية. وتُظهر الدراسات أن الهجمات السيبرانية لا تؤدي فقط إلى خسائر مادية مباشرة، بل تتسبب أيضاً في اضطرابات مستمرة قد تُؤدي استمرارية الأعمال وتهدد بقاء الكيان الاقتصادي، ومن أبرز هذه الآثار ما يأتي:

1. **الآثار المالية المباشرة:** تتمثل في خسائر فورية ناجمة عن سرقة الأموال، أو دفع فديات كما في حالات هجمات، أو تكاليف استعادة البيانات والأنظمة. ووفقاً ل报告 (IBM, 2023) إذ بلغ متوسط تكلفة اختراق البيانات عالمياً حوالي 4.45 مليون دولار للمنشأة الواحدة (IBM, 2023, 8).

2. **انقطاع العمليات التشغيلية:** تؤدي الهجمات السيبرانية إلى توقف الأنظمة الحيوية داخل المنشأة، مما يُعطل سلسلة التوريد، والمعاملات التجارية، ويؤثر على كفاءة الأداء التشغيلي، وهو ما يهدد بعجز قصير أو طويل الأجل في تلبية الطلبات.

3. الإضرار بالسمعة والثقة: غالباً ما تؤدي الحوادث السيبرانية إلى فقدان ثقة الزبائن والمستثمرين، خصوصاً في حالات تسريب البيانات الشخصية أو المالية الحساسة، مما يؤثر على القيمة السوقية للمنشأة (ENISA, 2022, 17).

4. التعرض لمساءلة القانونية والتنظيمية: في حال عدم التزام المنشأة بالضوابط التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات) مثل GDPR أو قوانين الخصوصية المحلية)، فإنها قد تتعرض لغرامات قانونية وعقوبات صارمة، وقد تصل إلى نسب مئوية من الإيرادات السنوية.

5. زيادة التكاليف التأمينية والتدقيقية: تؤدي المخاطر السيبرانية إلى ارتفاع في أقساط التأمين على أمن المعلومات، كما تتطلب المنشأة تخصيص موارد أكبر للتحقيق والتقييم الأمني الدوري (PwC, 2022, 11).

6. فقدان البيانات: تسبب بعض الهجمات في تسريب أو تدمير بيانات ذات طابع استراتيجي أو بحثي، مما يؤدي إلى خسارة ميزة تنافسية أو اختلال في قرارات التخطيط طويلة الأمد.

7. ضعف الامتثال والمراجعة الداخلية: تشير بعض الدراسات إلى أن المخاطر السيبرانية تكشف ثغرات في الرقابة الداخلية ونظم الحكومة، مما يدفع المؤسسات إلى مراجعة سياساتها الأمنية وتحديث بنيتها التحتية التكنولوجية بشكل عاجل (ISACA, 2021, 19).

ويرى الباحثان أن المخاطر السيبرانية لم تعد مجرد تهديدات تقنية محصورة في نطاق نظم المعلومات، بل أصبحت تمثل أحد أبرز محددات الاستقرار المالي والتشغيلي للمؤسسات، لا سيما مع توسيع الاعتماد على البيئة الرقمية. كما أن آثار هذه المخاطر تتجاوز الخسائر المباشرة لتهدد بفقدان القوة المؤسسية والإضرار بالحكومة الداخلية، مما يستلزم من الوحدات الاقتصادية تعزيز استثماراتها في الأمن السيبراني ليس فقط كإجراء دفاعي، بل كجزء من استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة، لضمان الاستدامة وتعزيز التنافسية في ظل بيئه أعمال تتسم بالتغيير السريع والتهديدات المتطرفة.

المبحث الثالث: تأثير الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية على مراقبة الحسابات

أولاً: متطلبات الإفصاح عن المخاطر السيبرانية في التدقيق الخارجي

في ظل تزايد التهديدات السيبرانية، أصبح الإفصاح عن المخاطر السيبرانية جزءاً أساسياً من عملية التدقيق الخارجي. تتطلب الهيئات التنظيمية والمعايير الدولية من الشركات تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول مخاطرها السيبرانية والإجراءات التي تتخذها لإدارتها. هذه المتطلبات تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في قدرة الوحدة الاقتصادية على التعامل مع التهديدات السيبرانية والحفاظ على سلامة بياناتها وأصولها.

وفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، يجب على الشركات الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر السيبرانية التي تواجهها، وتتأثر هذه المخاطر على البيانات المالية، والخطوات التي تتخذها لإدارة هذه المخاطر. هذه الإفصاحات يجب أن تشمل تفاصيل حول الحوادث السيبرانية السابقة، وأي تغييرات في سياسات الأمن السيبراني، وأي تكاليف مالية مرتبطة بالهجمات السيبرانية (FASB, 2021, 15)، ومن ناحية أخرى يتطلب مجلس مراقبة المحاسبة العامة (PCAOB) من المدققين الخارجيين تقييم مدى كفاية وفعالية الإفصاحات السيبرانية التي تقدمها الشركات. يجب على المدققين التأكد من أن الإفصاحات تعكس بشكل صحيح المخاطر السيبرانية التي تواجهها الوحدة الاقتصادية وأنها تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. هذا يشتمل التحقق من دقة المعلومات المقدمة، وفحص السياسات والإجراءات الأمنية، وتقييم تأثير الهجمات السيبرانية على البيانات المالية للشركة (PCAOB, 2022, 20)، وعلاوة على ذلك، تتطلب معايير التدقيق الدولية (ISA) من المدققين النظر في المخاطر السيبرانية كجزء من تقييم المخاطر العام للشركة. يجب على المدققين تحليل كيفية تأثير المخاطر السيبرانية على الضوابط الداخلية، وتقييم احتمالية حدوث أخطاء مادية بسبب الهجمات السيبرانية، والتحقق من وجود إجراءات تصحيحية فعالة. هذا يتطلب من المدققين أن يكونوا على دراية بالتقنيات الحديثة والتهديدات السيبرانية الناشئة لضمان إجراء تقييم شامل ودقيق (IAASB, 2023, 25).

ثانياً: التحديات التي تواجه مراقبى الحسابات في الإفصاح عن المخاطر السيبرانية

1. فهم التعقيد التقنى

أ. تنوع الهجمات السيبرانية: التنوع في طبيعة وتكرار الهجمات السيبرانية يجعل من الصعب على مدققي الحسابات مواكبة أحدث التهديدات وأساليب الهجوم. يجب على مدققي الحسابات البقاء على اطلاع دائم

بالتهديدات الجديدة والناشئة لتقدير فعالية الضوابط الأمنية الحالية. هذا يتطلب مستوى عالي من المعرفة التقنية والخبرة في مجال الأمن السيبراني (KPMG, 2024, 3-4).

ب. تكامل الضوابط التقنية مع الإجراءات المالية: يتطلب تقدير الإفصاح عن المخاطر السيبرانية من مدققي الحسابات فهماً عميقاً لكيفية تكامل الضوابط التقنية مع الضوابط المالية التقليدية، هذا يشمل فهم كيفية تأثير الثغرات الأمنية على البيانات المالية والإجراءات المحاسبية (KPMG, 2024, 3).

2. تقييم الأثر المالي للهجمات السيبرانية

أ. تحديد الأهمية النسبية للهجمات السيبرانية: يجب على مدققي الحسابات تقييم مدى تأثير الهجمات السيبرانية على الأداء المالي للشركة، ويتضمن تحليل الأثر المالي المباشر للهجمات وكذلك الأثر غير المباشر مثل فقدان الثقة من الزبائن والتأثير على سمعة الوحدة الاقتصادية (KPMG, 2024, 5).

وأن تحديد الأهمية النسبية للهجمات السيبرانية يعد جزءاً أساسياً من مهام مدققي الحسابات في العصر الرقمي، والهجمات السيبرانية يمكن أن تتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركات، سواء من خلال الأثر المالي المباشر أو التأثيرات غير المباشرة مثل فقدان الثقة من الزبائن والتأثير السلبي على سمعة الوحدة، ولذلك يجب على مدققي الحسابات أن يقوموا بتحليل شامل لهذه الهجمات لتحديد مدى تأثيرها على الأداء المالي للشركة وضمان تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة فإن عليهم:

- يتعين على مدققي الحسابات تقييم الأثر المالي المباشر للهجمات السيبرانية، هذا يشمل تحديد تكلفة الاستجابة للهجمات، مثل إصلاح الأنظمة المتضررة، واستعادة البيانات، وتوظيف خبراء الأمن السيبراني للتعامل مع التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل التكلفة المباشرة فيات المدفوعة للقرصنة في حالة هجمات برامج الفدية، والتي يمكن أن تكون مبالغ كبيرة تؤثر على الربحية المالية للشركة (KPMG, 2024, 5).

- يجب على مدققي الحسابات تحليل الأثر غير المباشر للهجمات السيبرانية، والذي يمكن أن يكون أكثر تعقيداً وتتنوعاً. هذا يشمل تقييم تأثير فقدان الثقة من الزبائن، والذي يمكن أن يؤدي إلى خسارة الإيرادات نتيجة انتقال الزبائن إلى منافسين آخرين. سمعة الوحدة قد تتضرر بشكل كبير نتيجة للهجمات السيبرانية، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العلامة التجارية وفقدان فرص الأعمال الجديدة. تقرير من PwC

يشير إلى أن الشركات التي تتعرض لهجمات سيبرانية كبيرة يمكن أن تفقد ما يصل إلى 20% من قيمتها السوقية في الأسابيع التالية للهجوم بسبب فقدان الثقة والتأثير السلبي على السمعة (PwC, 2022, 12).

- يتعين على مدققي الحساباتأخذ العوامل التنظيمية والقانونية في الاعتبار عند تحديد الأهمية النسبية للهجمات السيبرانية، وعليه فان الشركات قد تواجه غرامات وعقوبات من الهيئات التنظيمية إذا لم تكن تمثل لمتطلبات الإفصاح عن الحوادث السيبرانية أو إذا فشلت في حماية بيانات الزبائن بشكل كافٍ. هذه الغرامات يمكن أن تكون كبيرة وتؤثر بشكل ملحوظ على الوضع المالي للشركة (Deloitte, 2023, 15)، وأخيراً، يجب على مدققي الحسابات أن يقوموا بتقييم التأثير على عمليات الوحدة اليومية. الهجمات السيبرانية يمكن أن تعطل الأنظمة والخدمات، مما يؤدي إلى توقف العمليات وفقدان الإنتاجية. هذا يمكن أن يؤثر على الأداء المالي من خلال انخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف التشغيلية (EY, 2021, 18).

ب. الاعتماد على الأطر القائمة: يمكن لمدققي الحسابات استخدام إطار تقييم الأهمية النسبية الموجودة لتحديد مدى تأثير الهجمات السيبرانية. هذا يشمل استخدام إطار تحليل المخاطر المعلوماتية (FAIR) لتقييم حجم الخسائر وتحديد التكلفة المالية للهجمات السيبرانية (KPMG, 2024, 5).

3. التعاون مع الفرق الفنية والتنظيمية

أ. التعاون بين فرق الأمن السيبراني والمالية: من المهم أن يتعاون مراقبو الحسابات مع الفرق الفنية والتنظيمية لفهم الإجراءات الأمنية الحالية وكيفية تأثيرها على البيانات المالية، ويجب أن يكون هناك تواصل مستمر بين فرق الأمن السيبراني والفرق المالية لضمان تكامل الإجراءات الأمنية مع الضوابط المالية (KPMG, 2024, 4-5).

ب. توثيق العمليات الأمنية: يجب على مدققي الحسابات التأكد من توثيق جميع العمليات والإجراءات الأمنية بشكل مناسب. هذا يسهل تقييم فعالية الضوابط الأمنية ويضمن استجابة الوحدة بشكل مناسب للهجمات السيبرانية (KPMG, 2024, 6).

4. الامتثال للمتطلبات التنظيمية

أ. فهم المتطلبات التنظيمية: يتطلب على مدققي الحسابات فهم المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر السييرانية. هذا يشمل متابعة التغيرات في اللوائح والتتأكد من أن الشركات تمثل للمتطلبات الحالية والجديدة (KPMG, 2024, 6).

ب. تقييم مدى امتثال الشركات: يجب على مدققي الحسابات تقييم مدى امتثال الشركات للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر السييرانية. هذا يشمل فحص السياسات والإجراءات الداخلية والتتأكد من أنها تتوافق مع المتطلبات التنظيمية (KPMG, 2024, 7).

5. نقص الإرشادات والمعايير المحددة

ومن التحديات الرئيسية التي يواجهها مراقبو الحسابات عند تقييم الإفصاح عن المخاطر السييرانية هو نقص الإرشادات والمعايير المحددة التي يمكن الاعتماد عليها. على الرغم من وجود بعض الإرشادات العامة من الهيئات الرقابية مثل مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) والمجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB)، إلا أن هذه الإرشادات غالباً ما تكون غير كافية لتغطية كافة جوانب المخاطر السييرانية وتقييم تأثيرها المالي بشكل دقيق. على سبيل المثال، يشير مجلس PCAOB إلى ضرورة تقييم المخاطر بشكل مستمر وتحديث الإجراءات بناءً على الأدلة الجديدة، لكن هذه الإرشادات قد لا تتطرق بشكل تفصيلي إلى كيفية التعامل مع التهديدات السييرانية المتطرفة (PCAOB, 2021, 33)، وإضافةً إلى ذلك تفتقر العديد من الشركات إلى توجيهات واضحة بشأن كيفية الإفصاح عن المخاطر السييرانية في التقارير المالية، مما يجعل من الصعب على مدققي الحسابات التأكد من مدى كفاية ودقة هذه الإفصاحات. نقص المعايير المحددة يعني أيضاً أن هناك تبايناً كبيراً في كيفية الإفصاح عن المخاطر السييرانية بين الشركات المختلفة، مما يزيد من صعوبة تقييم هذه الإفصاحات بشكل موحد ومقارنة فعالة بين الشركات.

(PCAOB, 2008, 34).

6. الاعتماد على متخصصين في الأمان السييراني

نظراً لتعقيد وتنوع المخاطر السييرانية، غالباً ما يحتاج مراقبو الحسابات إلى التعاون مع متخصصين في الأمان السييراني لفهم وتقييم هذه المخاطر بشكل دقيق. هذا الاعتماد يمكن أن يشكل تحدياً بحد ذاته،

حيث يحتاج المراقبون إلى التأكيد من أن هؤلاء المتخصصين يمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمة، وأن يتمتعوا بالموضوعية والاستقلالية المطلوبة لضمان تقييم موضوعي وشفاف .(PCAOB, 2021, 33).

إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد على متخصصين خارجيين إلى زيادة التكاليف وتعقيد عمليات التدقيق، خاصةً في الحالات التي تتطلب فحصاً مكثفاً وتقييمًا دقيقًا لأنظمة الأمان السيبراني والبنية التحتية التقنية للشركات.

ثالثاً: دور التقنية في تحسين قدرة مراقبي الحسابات على تقييم الإفصاح عن المخاطر السيبرانية

1. تحسين تقييم المخاطر

ان استخدام التقنية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة يمكن أن يساعد مدققي الحسابات في تحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة وفعالية. تقنيات التحليل التنبؤي يمكن أن تساعد في تحديد الأنماط والاتجاهات التي تشير إلى وجود مخاطر سيبرانية محتملة، مما يتيح للمدققين تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة. وفقاً لـ PwC، يمكن أن تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التوقعات وتقليل الأخطاء البشرية في عملية تقييم المخاطر (PwC, 2023, 4).

2. الفحص التلقائي وتقييم الضوابط الداخلية

يمكن للتقنية أن تسهل عملية الفحص التلقائي للضوابط الداخلية المتعلقة بالأمن السيبراني، لأنظمة المدمجة يمكن أن توفر تقارير فورية حول حالة الضوابط ومدى فعاليتها، مما يسهل على مدققي الحسابات تقييم الامتثال للمعايير الأمنية. تقرير مركز CAQ يوضح كيف يمكن للتقنية أن توفر رؤى دقيقة و مباشرة حول كفاءة الضوابط الداخلية (CAQ, 2023, 6)

3. تعزيز الشفافية والتواصل

تقنيات مثل منصات إدارة المخاطر يمكن أن توفر وسائل اتصال فعالة بين الإدارات المختلفة داخل الوحدة، مما يعزز الشفافية ويساعد في تحديد المخاطر السيبرانية بشكل أكثر كفاءة. هذه المنصات تسهل أيضًا التوثيق والإبلاغ عن الإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر. Deloitte تشير إلى أن استخدام مثل هذه المنصات يمكن أن يحسن من التعاون الداخلي ويسهم في تقليل الفجوات المعلوماتية (Deloitte, 2023, 8).

4. أدوات تحليل البيانات الكبيرة

استخدام أدوات تحليل البيانات الكبيرة يمكن أن يساعد مدققي الحسابات في استكشاف البيانات من مصادر متعددة وتحليلها للكشف عن أي تناقضات أو أنماط غير عادية قد تشير إلى وجود مخاطر سيبرانية. هذه الأدوات تسهل جمع وتحليل البيانات بسرعة ودقة عالية، مما يعزز قدرة المدققين على تقديم تقييمات موثوقة. PwC تؤكد أن الأدوات التقنية المتقدمة تساهم في تقليل وقت التدقيق وتحسين دقته .(PwC, 2023, 10)

2-3-7 المسئولية المهنية لمراقب الحسابات عن المخاطر السيبرانية

أن مسؤولية مراقب الحسابات هي الاطلاع على الأنشطة المتعلقة بالحسابات ومراقبتها من أجل التأكد من سرية وحفظ المعلومات الحساسة في الحسابات، كما ينبغي عليه الحد من تداول معلومات الحسابات الحساسة داخل الشركات أو الوحدات التي يعمل بها مراقب الحسابات ومن أجل تنفيذ هذا الدور بشكل فعال، فإن المدقق الخارجي يقوم بتحديد الحسابات الحساسة وتصنيفها بناءً على حساسية المعلومات المخزنة بها، كما يقوم بضبط الأذونات الخاصة بالوصول إلى هذه الحسابات وتحديد من يمكنه الوصول إليها ومن لا يمكنه؛ وفي حال اكتشاف أي انتهاك لسياسة الحسابات أو اكتشاف أي نشاط غير عادي، فإن مراقب الحسابات يجب أن يتخذ الإجراءات اللازمة بسرعة لإجراء التحقيقات اللازمة وتحديد السبب والمسؤول عن ذلك (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للمراجعة، 2005، 274)

ومن الجدير بالذكر أن مراقب الحسابات ليس المسؤول الوحيد عن تحقيق سياسات أمن البيانات أو الوحدة، ولكنه يعتبر جزءاً مهماً من الفريق الذي يعمل على تحقيق هذه السياسات وتحديد المخاطر المحتملة.

وأشار معيار التدقيق الدولي بالرقم 4000 بأنه يجب على مراقب الحسابات القيام بتقييم المخاطر الجوهرية ومخاطر الرقابة للجوانب المالية في البيانات المالية في بيئة نظام المعلومات الإلكتروني وذلك لأنها ربما يكون لها تأثير احتمالي عام وخاص على الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية (Elifoglu, 67-71 2002).

كما وأشار نفس المعيار الدولي في الفقرة 33 انه في بيئة نظام معلومات يستخدم الحاسوب فانه لا تتغير أهداف اختبارات الرقابة عنها في البيئة اليدوية ومع ذلك فان بعض إجراءات التدقيق قد تتغير وقد يجد المراقب نفسه مضطراً أو قد يفضل استعمال طرق التدقيق بمساعدة الكمبيوتر (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للمراجعة، 2005، 275).

كما وأشار معيار التدقيق الدولي رقم 401 في الفقرة 12 على ما يلي: أن أهداف مراقب الحسابات الخاصة لا تتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدوياً أو الكترونياً ومع ذلك فان طرق تطبيق إجراءات التدقيق لجمع الأدلة قد تتأثر بطرق معالجة الحاسوب ويستطيع المراقب استعمال الإجراءات اليدوية للتتحقق أو طرق التتحقق بمساعدة الكمبيوتر أو استعمال الطريقتين معاً لغرض الحصول على أدلة كافية". ومع: ذلك فإنه قد يكون من الصعب أو المستحيل على المراقب في النظم المحاسبية التي تستخدم الكمبيوتر لمعالجة تطبيقات مهمة أن نحصل على معلومات معينة لفحصها أو للاستفسار عنها أو للتأكد منها بدون مساعدة الكمبيوتر (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للمراجعة 2005: 287). وأصدر المجلس الأمريكي ASB معيار التدقيق (SAS 80) في كانون أول 1996 كمتطلب لإثبات "ليعالج المسائل المتعلقة بصلاحية واتكمال وتكامل الدليل الإلكتروني في نظام مراقبة تكنولوجيا المعلومات". (Helms & Lilly, 2000, 2)

إذا عندما تقوم الشركات بنقل عملية أو تخزين أو الوصول إلى معلومات الكترونياً فانه من غير العملي أو حتى من المستحيل تحفيض المخاطر بمستوى منخفض وبشكل مقبول فقط بواسطة إجراء اختبارات عينة لواحدة أو أكثر من البيانات المالية، كما أن المعيار (SAS 80) يستنتاج إن اختبارات الرقابة مع الاختبارات العينية يجب أن تكون كافية لتدعم نتيجة التدقيق دراسة إجراءات التدقيق من قبل المجلس الأمريكي ASB قد وضعت الدليل الإلكتروني إن وأمور التقييم المرتبطة به كما لم يجر أي تحديث رغم إن بعض الأحكام الإرشادية قد عالجت بعض الاعتبارات المحاسبية في مجال تقنية المعلومات لتقييم الرقابة منذ صدور المعيار (SAS 78) إلا أن المعيار الجديد (SAS 94) ملا هذه الفجوة لتحقيق أهداف معينة، حيث انه ومع إدراك أهمية تقنية المعلومات جاء المعيار الجديد معدلًا للمعيار (SAS 55) ولكنه لم يغير

المبادئ الأساسية له ولم يغير أهميته كنموذج لمخاطر التدقيق ولكنه عالج آثار التقنيات على إجراءات المعايير الفنية (Helms & Lilly 2000, 54).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ضعف المعايير الخاصة بالإفصاح عن المخاطر السيبرانية: يتبيّن أن غياب إطار معياري ملزم للإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية أدى إلى تباين كبير في مستوى الإفصاح بين الشركات، مما أثر سلباً على شفافية القوائم المالية وقلّ من قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- قصور دور مراقبي الحسابات في التحقق من الإفصاح السيبراني: أظهرت النتائج أن مراقبي الحسابات يواجهون صعوبات فنية ومهنية في تقييم كفاية وصدق الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، ويرجع ذلك إلى نقص التدريب المتخصص، وضعف إدماج تقييم المخاطر التكنولوجية ضمن خطط التدقيق التقليدية.
- تأثير محدود للإفصاح السيبراني على قرارات المستثمرين: رغم الأهمية المتزايدة للمخاطر السيبرانية، إلا أن مستوى الإفصاح الحالي عنها لم يصل بعد إلى درجة تؤثّر بفعالية على قرارات المستخدمين الخارجيين، بسبب غموض أو عمومية البيانات التي يتم الإفصاح عنها وعدم تقديرها بمؤشرات كمية واضحة.

ثانياً: التوصيات

- تطوير إطار معياري خاص بالإفصاح السيبراني: توصي الدراسة بضرورة قيام الهيئات المحاسبية الدولية والوطنية، مثل IASB وIFAC، بتبني إطار موحد للإفصاح عن المخاطر السيبرانية، يتضمن مؤشرات كمية وكيفية، ويوفر إرشادات لمرأقي الحسابات حول طبيعة الاختبارات والإجراءات اللازمة.
- تعزيز كفاءة مراقبي الحسابات بالتدريب التخصصي: يجب إدراج موضوعات الأمان السيبراني والإفصاح المحاسبى عنه ضمن برامج التأهيل المهني لمرأقي الحسابات، مع توفير أدلة عمل تدقيقية مرتبطة بأنواع الهجمات السيبرانية وتقدير احتمالات تحقّقها وتأثيرها المالي.

3. فرض إفصاح دوري إجباري عن الحوادث السيبرانية: ينبغي على الجهات الرقابية فرض إلزام قانوني على الشركات للإفصاح الدوري والمفصل عن الحوادث السيبرانية التي تتعرض لها، والإجراءات المتخذة لمعالجتها، بما يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية ويعزز فاعلية دور التدقيق الخارجي في هذا المجال.

المصادر

1. البغدادي، السيد أحمد عبد المقصود، 2021، **الحكومة الرقمية والأمن السيبراني: إطار متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات الحكومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
2. بيومي، أحمد عبد الله، 2018، دور المراجعة الإلكترونية في تحسين كفاءة إدارة المخاطر في بيئة الأعمال الذكية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة الأزهر، العدد 2.
3. دشاش، إبراهيم، صديقي، نوال. 2018، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل المخاطر السيبرانية، **مجلة البحث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد 5، العدد 1.
4. رشيد، عبد الله عبد الكريم. 2011، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وأثره في دعم قرارات مستخدمي القوائم المالية: دراسة تحليلية تطبيقية، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، المجلد 7، العدد 27.
5. سالم، عبد الحكيم محمود. 2023، تأثير المخاطر السيبرانية على ممارسات التدقيق المالي في بيئة الأعمال الرقمية، **المجلة العراقية للعلوم المحاسبية والمالية**، المجلد 18، العدد 3.
6. سليمان، محمد عبد القادر. 2018، تأثير تبني أدوات تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم الرقابة الداخلية على المخاطر الإلكترونية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 14، العدد 1.
7. السواح، حسام عبد الله. 2021، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الأمن السيبراني: دراسة تحليلية تطبيقية، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 22، العدد 4.
8. شحاته، أحمد عبد المنعم، البردان، حسين، 2021، أثر تطبيق معايير الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية في ظل التهديدات السيبرانية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة الأزهر، العدد 2، مصر.
9. الشطاوي، محمد عبد الكريم. 2018، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين جودة الرقابة الداخلية في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 14، العدد 2.
10. فرجات، عبد الرزاق. 2019، **الأمن السيبراني ودوره في حماية المعلومات في البيئة الرقمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

11. القزار، مازن أحمد، السقا، زياد هاشم، 2019، أثر ممارسات الحكومة في تقليل مخاطر الأمن السيبراني: دراسة تحليلية في البيئة الجامعية العراقية، *مجلة تنمية الرافدين*، المجلد 41، العدد 3.
12. الكرعاوي، أحمد جاسم محمد. 2024، الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأمن السيبراني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية: دراسة تطبيقية، *جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد*، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق.
13. محسن، محمد عبد اللطيف، وأخرون. 2017، تأثير الإفصاح عن المخاطر غير المالية على جودة التقارير المالية في ظل المعايير الدولية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 45.
14. مطر، نزار. 2024، *التدقيق السيبراني كمدخل لتعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية*، دار الكتاب الأكاديمي، لبنان.
15. نورالدين، عبد الغني. 2020، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الإلكترونية في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية، *مجلة العلوم المالية والمحاسبية*، جامعة الجزائر 3، العدد 12.
16. وفاء، بوخاري، وهانية، بوشنافة. 2019، الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأمن السيبراني في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي: دراسة تحليلية، *مجلة الاقتصاد والأسواق*، جامعة المسيلة، العدد 10.
17. Benbouali, Dalila, and Siham Berberi. 2018. "Cybersecurity Risk Disclosure in the Financial Sector: A Theoretical and Empirical Approach." *Journal of Finance and Accounting Research* 10, no. 2.
18. Center for Audit Quality (CAQ). 2023. *Technology in Audit Practice*. CAQ Reports.
19. Cormier, Denis, Marie Magnan, and Benoit Van Velthoven. 2009. "Environmental Disclosure Quality in Large German Companies: Economic Incentives, Public Pressures or Institutional Conditions?" *European Accounting Review* 14, no. 1.
20. COSO. 2020. *Enterprise Risk Management: Applying ERM to Cybersecurity*, p. 9.
21. Deloitte. 2023. *Cyber Risk Frameworks and Regulatory Compliance*. .*Deloitte Insights*
22. ENISA (European Union Agency for Cybersecurity). 2022. *Threat Landscape 2022: Impact on Business*, p. 17.
23. EY (Ernst & Young). 2021. *Cybersecurity and Financial Integrity*. EY Global.
24. Grimes, Roger A. 2019. *Cybersecurity Program Development for Business*. .*Wiley*

- 25.Helms, Marilyn M., and Bryan Lilly. 2000. "Electronic Audit Evidence: SAS 80 and Beyond." *Journal of Accountancy*
26. IBM X-Force. 2023. Threat Intelligence Index 2023.
27. IBM. 2023. Cost of a Data Breach Report 2023.
28. ISACA. 2015. Cybersecurity Nexus Glossary. <https://www.isaca.org/resources/glossary>.
29. KPMG. 2024. Cybersecurity Risk and Audit Challenges. *KPMG Insights*
30. Lei, Zheng, Yujie Du, and Fei Xiong. 2019. "Corporate Cybersecurity Risk Disclosure: An Empirical Examination of Determinants and Market Reactions." *Journal of Information Security Research* 7, no. 1.
31. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2022. Cybersecurity and the External Audit. *PCAOB*
32. PwC (PricewaterhouseCoopers). 2022. Global Digital Trust Insights. PwC Global.
33. SEC (U.S. Securities and Exchange Commission). Commission Guidance on Public Company Cybersecurity Disclosures. .2018
34. Siegel, Carol A., and Mark Sweeney. 2020. Cyber Strategy: Risk-Driven Security and Resiliency. *Boca Raton, FL: CRC Press, Taylor & Francis Group*
35. Verizon. (2022). 2022 Data Breach Investigations Report.